منظمة التجارة العالمية ومواصفات سلامة الأغذية والصحة العامة

لقد أدى تدخل هيئات الرقابة في الولايات المتحدة في الأسواق إلى إنقاذ حياة الملايين من الأمريكيين الذين كان من الممكن أن يقعوا ضحايا لفساد الأطعمة والمنتجات ومخاطر بيئات العمل لولا هذا التدخل.[1] إلا أن منظمة التجارة العالمية وبدافع حرصها الشديد على زيادة العائدات التجارية، تسن قوانين جديدة تهدد قوانين سلامة الأغذية وسلامة الصحة العامة وسياسات صحة الحيوان والنبات في الولايات المتحدة وفي غيرها من بلدان العالم.

وبالإضافة إلى المعارضة الناجحة التي واجهت بها منظمة التجارة العالمية الحظر الأوربي على مخلفات الهرمونات في لحوم الأبقار المُصنّعة، وحملَتِها على عدد أخر من قوانين الحجر الصحي في دول متفرقة، فقد أسفر تهديدها لكوريا الجنوبية عن إضعاف اثنين من قوانين سلامة الأطعمة فيها. وقد تضمنت التهديدات الرئيسة التي لوّحت بها منظمة التجارة العالمية، اعتراض الولايات المتحدة على الحظر الذي تفرضه الدانمرك على المنتجات التي تحتوي على مادة الرصاص. واعتراضها على الحظر الأوربي العام على حلقات التسنين (Teeth-ing Rings) التي تحتوي على مواد سّمّية.

وفي غضون ذلك، فإن سعي منظمة التجارة العالمية لتوحيد المعايير والمواصفات القومية في مختلف البلدان في سياق منظومة مواصفات ومعايير دولية موحدة، قد حدا بالولايات المتحدة إلى الإعلان عن أن واردات لحوم الأبقار الأسترالية التي يتم فحصها بواسطة شركات محلية هناك، ليست بحاجة إلى الفحص ثانية في الولايات المتحدة. ومعنى ذلك أن هذه الواردات ستدخل أسواق الولايات المتحدة وكأنها قد خضعت لإجراءات الفحص الأمريكية.

وأخيراً، فإن منظمة التجارة العالمية تخوّل المنظمات الدولية الخاضعة لنفوذ الشركات الصناعية وضع معايير وتحديد مواصفات يُزعم أنها تتماشى مع قوانين منظمة التجارة العالمية.

تلزم اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (Sanitary and Phytosanitary)، والتي يرمز لها بالأحرف الإنجليزية SPS الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بمراعاة الحدود التي رسمتها الاتفاقية عندما تضع سياساتها الداخلية المتعلقة بسلامة الأطعمة (وتشمل المواد الملوِّثة وفحص الأطعمة والمواد المُضافة)، وصحة الحيوان والنبات (اللوائح المتعلقة بالآفات والحجر الصحي والأدوية البيطرية).

ويتمثل الهدف الأول لهذه الاتفاقية في تسهيل التجارة وذلك بإزالة التباين في القوانين المتعلقة بالأطعمة، والذي يؤدي إلى تجزئة السوق العالمية.[2] وتحدد الاتفاقية قوانين صارمة تحكم كلا من الأهداف المشروعة للسياسة المعنية، والوسائل التي تستعين بها الدول لتحقيق أهدافها المتصلة بسلامة الأطعمة وصحة الحيوان والنبات. ويمكن للدول الأعضاء في المنظمة أن تعترض على سياسات دولة عضو أخرى إذا رأت أنها تتجاوز الحدود المرسومة. وتتولى لجان الفصل في المنازعات التابعة للمنظمة النظر في القضايا المرفوعة.

وسعيا منها لتسهيل عملية توحيد القوانين الدولية المتعلقة بسلامة الأطعمة، فقد اشتملت اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) على سلسلة من المعايير والاختبارات التي يجب أن تخضع لها إجراءات سلامة الأطعمة وصحة الحيوان والنباتات، قبل أن تُجاز من قبل منظمة التجارة العالمية.

أولاً: لا يمكن استخدام قوانين اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) لتحقيق أهداف خارجة عن إطار حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات. فلا يمكن لدولة ما، مثلا، أن تفرض حظرا على أحد مبيدات الآفات لأنه يتسبب في ترقيق قشرة بيض إحدى الطيور البريّة، وأن تُسوِّغ ذلك الحظر بحجة أنه إجراء تجيزه اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) تمثل هذه العلة الأساس الذي بُني عليه الحظر المفروض على مادة الدي دي تي (DDT) في الولايات المتحدة).

ثانياً: تقضي اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) بوجوب أن يخضع

مستوى الحماية الذي تحدده دولة ما لمواطنيها، لنظر ومراجعة منظمة التجارة العالمية، حتى في حال توفر المساواة في تطبيقه على السلع المحلية والأجنبية.[3] وتحث الاتفاقية الدول على أن تستعين بطريقة "تقييم المخاطر (Risk assessment)[4] في تحديد معاييرها ومواصفاتها المحلية لسلامة الأغذية. ومع هذا فإننا نلاحظ أن بعض المواصفات في الولايات المتحدة، لم تُؤسس على تقييم الحد المسموح به من المخاطر، بل هدفت إلى منع تعرّض الشعب للخطر جملة واحدة. وبالرغم من أن المواصفات التي ترفض المخاطر رفضاً تاماً تكون أسلم للمستهلكين، إلا أنها تتعارض مع قوانين منظمة التجارة العالمية، وذلك لأنه لم يجر تطويرها باستخدام طريقة "تقييم المخاطر" التي أجازتها المنظمة.

ثالثاً: تمنع الاتفاقية منعا باتا أن يكون للدول الحق في تبنّي مواصفات تتجاوز المواصفات التي أجازتها وعمّمتها الهيئات الدولية.[5] وتعهد منظمة التجارة العالمية لنخبة مُختارة من هيئات تحديد المواصفات الدولية، بضع مواصفات لسلامة الأطعمة وصحة الحيوان والنبات (بالإضافة إلى سلامة المنتجات والمواصفات الفنية).

والشيء المؤسف هو أن هذه الهيئات المصطفاة، مثل هيئة كودكس (في مجال سلامة الأطعمة)، ومنظمة الأيزو (ISO) في مجال المواصفات الفنية والإنتاجية والبيئية)، تخضع لنفوذ الشركات الكبرى، وتمارس أنشطتها ضمن دائرة مغلقة، بعيدا عن مراقبة ومحاسبة الجمهور، بل إن منظمة الإيزو (ISO) هي منظمة خاصة مائة بالمائة. ولهذا فليس بمستغرب أن تكون المواصفات والمعايير التي تحددها هذه المنظمات أضعف بكثير من تلك التي تضعها الحكومات والتي تُصاغ في ظل توفر مشاركة عامة قوية وصريحة.

ولكي تتمكن الدول من وضع لوائح أكثر صرامة من نظيراتها العالميات، فإن عليها أن تتجاوز إلى هذه الغاية عراقيل وأهوالاً جمة. فعليها أن تُثبت أن مستوى الحماية الذي تطلبه، يتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، وأن تُثبت أنه لا تتوفر لها سبيل أخرى لتحقيق أهدافها بشكل ينسجم مع لوائح المنظمة، ودون الإضرار بالتجارة. إن لاتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) تأثيراً تراكمياً يتمثل في إزالة التباين بين القوانين القومية ويحد من مفعول وقوة إجراءات ضمان سلامة الأغذية.

سجل منظمة التجارة العالمية في مجال سلامة الأطعمة وقوانين الحجر الصحي

لقد ظهر توجه جديد في مجال سلامة الأطعمة بعد خمس سنوات من قيام المنظمة. وكانت لجان منظمة التجارة العالمية قد حكمت ضد كافة القوانين المتعلقة بسلامة الأطعمة والحجر الصحي للحيوانات والنباتات، وذلك بحجة أنها تقيّد التجارة أكثر مما يجب. وتشمل هذه القوانين الحظر الأوربي على لحوم الأبقار المعالجة بالهرمونات الصناعية، وقانون اختبار الفاكهة الذي سنته اليابان بهدف منع دخول الآفات الزراعية إلى حقولها، والحجر الصحي الذي تفرضه أستراليا على واردات أسماك السالمون، والذي يهدف إلى الحفاظ على صحة الأنواع المحلية من أسماك السالمون التي تعيش في المياه الإقليمية الأسترالية. وقد برزت قضية أسماك السالمون الأسترالية من بين القضايا الأخرى بسبب صدور حكم من هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية يقضي بوجوب أن يتم تقييم إجراءات تحديد وتقييم المخاطر التي تهدد نوعا معينا من الحيوانات أو النباتات، قبل أن يقدم أعضاء المنظمة على طرح أو تطبيق قانون جديد يتعلق بآفات وأمراض النباتات والحيوانات.[6]

الحالة الأولى : منظمة التجارة العالمية تضغط على أوربا لرفع الحظر على لحوم الأبقار المعالجة بالهرمونات الصناعية

حكمت إحدى لجان الفصل في المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٧م، بعدم قانونية الحظر الذي تفرضه دول الاتحاد الأوربي على لحوم الأبقار المعالجة بالهرمونات الصناعية. وقد مثلت تلك الخطوة هزيمة كبيرة للسياسات الصحية التي تمنع المواد التي يُعتقد أنها تشتمل على مخاطر صحية من النزول إلى الأسواق، إلا بعد أن تثبت سلامتها.

لقد أقدم الاتحاد الأوربي في عام ١٩٨٨م على فرض حظر على مبيعات لحوم الأبقار التي تتم معالجتها بهرمونات صناعية. وطبق الاتحاد ذلك القانون بلا تمييز بين منتجات لحوم الأبقار المحلية والأجنبية.[7]

وكانت الدعوة لفرض الحظر قد تكاثفت عندما ثبت أن تناول الهرمونات الصناعية يؤدي إلى الإصابة ببعض أنواع السرطان، وبأن له ارتباطاً بظهور إمارات المراهقة المبكرة لدى الفتيات.[8] هذا بالرغم من أن البحث لمعرفة تأثير تناول بقايا الهرمونات الصناعية في اللحوم على صحة الإنسان، كان لا يزال جاريا في ذلك الوقت. لكن الاتحاد الأوربي قرر الأخذ بخيار حماية الناس من التعرض للخطر بدلا من الانشغال بتحديد المقادير التي يمكن قبولها من مخاطر لم يجر تحديدها بعد، أو الانتظار إلى حين ظهور تأثيرات سلبية على صحة الإنسان.

ولطالما عارضت شركات تصنيع اللحوم والتقنية البيولوجية في الولايات المتحدة هذه السياسة الأوربية.[9] ففي يناير من عام ١٩٩٦م، رفعت الولايات المتحدة شكوى ضد القرار إلى منظمة التجارة العالمية.[10] وقد صدر حكم من اللجنة التي نظرت في القضية في عام ١٩٩٨م، يقضي ببطلان الحظر الأوربي ومخالفته لبنود اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) وذلك لأن الطريقة التي اتبعها الاتحاد الأوربي في تقييم المخاطر ليست معتمدة من قبل المنظمة.[11] وأيدت هيئة الاستئناف التابعة للمنظمة الحكم الأصلي الذي انتهت إليه اللجنة، ومن ثم صدر أمر للاتحاد الأوربي بالسماح لصادرات الولايات المتحدة من لحوم الأبقار المعالجة بالهرمونات الصناعية، بدخول الأسواق الأوربية، اعتبارا من الثالث عشر من شهر مايو سنة ١٩٩٩م.[12]

وبعد أن رفض الاتحاد الأوربي تطبيق قرار منظمة التجارة العالمية في التاريخ المحدد (مايو ١٩٩٩م)، صادقت المنظمة في الثاني عشر من يوليو عام ١٩٩٩م على طلب الولايات المتحدة بفرض عقوبات تجارية ضد المنتجات الأوربية.[13]

لقد أوضحت منظمة التجارة الدولية في حكمها الذي صدر بخصوص اللحوم المعالجة بالهرمونات، أنها ترفض سن قوانين تتعلق بسلامة الأطعمة قبل توفّر الأساس العلمي الذي يسوِّغها. والواقع أن المنظمة تحاول بذلك عزل بعض العوامل من عملية تحديد المواصفات، وذلك مثل القيم الثقافية، والأولويات الخاصة بكل مجتمع، والرغبة في حماية الناس من التعرض لمواد يُحتمل أن تشكل خطرا على صحتهم.

إن حكم المنظمة في هذه القضية يمثل تهديدا مباشرا لأحد دعائم السياسات المعاصرة في مجال صحة الجمهور، وهو "مبدأ التحوّط". وينص هذا المبدأ على وجوب إثبات سلامة المواد التي يُخشى أن تشتمل على مخاطر صحية للإنسان، قبل السماح بنزولها إلى الأسواق.

ولقد قلبت منظمة التجارة العالمية مبدأ التحوّط هذا رأسا على عقب، وذلك عندما قررت أن الحكومات هي الجهة المسؤولة عن إثبات سلامة المنتجات، وليس الشركات. ويتعين على الحكومات -بموجب هذا الحكم - إبراز أدلة علمية قاطعة تُثبت خطورة المُنتج قبل إقدامها على حظره.

إن رفض منظمة التجارة العالمية لهذا الإجراء التحوطي والهادف إلى حماية المستهلك، يفضح أولويات هذه المنظمة وسلوكها المُريب.

التهديد الأول :

الآثار العكسية لتهديد الولايات المتحدة برفع شكوى لمنظمة التجارة العالمية ضد الحظر الأوربي على حلقات التسنين (Teething Rings) التي تحتوي على مواد سُمية.

في محاولة للحد من تعرض الصغار للمواد السامة التي توجد ببعض لعب الأطفال، تحرّك الاتحاد الأوربي لوضع قانون لمنع استخدام مواد كيماوية معينة في لُعَب الأطفال، وبخاصة حلقات التسنين والألعاب التي يضعها الأطفال في أفواههم. وبناءً على ذلك حظر الاتحاد استخدام مادة الإفثالين السامة (toxic Phthalates) وهي مادة تُضاف إلى البلاستيك لتجعله لدناً. كما ألزم الشركات بوضع ديباجات دلالية على الألعاب تبين مكوناتها.[14] وقد احتج منتجو لعب الأطفال في أمريكا على القانون ذاكرين أنه قد يشكل عائقا تجاريا.[15]

وقد دفع تواتر المعلومات حول المخاطر الصحية التي تكمن في بعض المواد المستخدمة في تصنيع لعب الأطفال، عدة دول أوربية إلى التوصية بأن تتطوع شركات تصنيع لعب الأطفال-ابتداء من عام ١٩٩٧م بالكف عن استخدام مادة الإفثالين السامة في تصنيع لُعَب الأطفال تحت سن ثلاث سنوات.[16] كما فكرت دول أخرى في سن قانون يحظر استخدام هذه المواد.

اتصلت مجموعة من كبريات شركات تصنيع لُعب الأطفال في الولايات المتحدة بوزارة التجارة الأمريكية، لتعبر عن قلقها إزاء التوجه الأوربي وطالبتها بالتحرك لتصحيح الوضع.[17] وإثر ذلك بعثت وزارة الخارجية الأمريكية بمذكرة لرؤساء البعثات التجارية الأمريكية في أوربا، تعلن لهم فيها أن الإجراء الأوربي متشدد للغاية، وتذكرهم بأن الأمريكيين يحرصون بالفعل على الحد من استخدام مادة الإفثالين في تصنيع لُعب الأطفال، مُستشهدة بتطوّع مصنِّعي لعب الأطفال في أمريكا بخفض استخدام مادة الإفثالين في لُعَب الصغار، بنسبة ٣٪. ومضت المذكرة لتنتقد الحظر الأوربي على صادرات لعب الأطفال الأمريكية، مشيرة إلى أنه يتجاوز كثيرا المواصفات الأمريكية.

حثت مذكرة وزارة الخارجية الأمريكية قنصلياتها وسفاراتها في أوربا على الضغط من أجل سحب قرار الحظر الأوربي "حتى لا تفقد الشركات فرصة البيع الكبيرة أثناء أعياد الميلاد"[18] وقد ذكرت صحيفة لوس آنجلس تايمز في تقرير لها، أن إدارة كلينتون كانت تتصرف في تلك القضية بدافع الحرص على مصالح شركة ماتيل (Mattel Inc)، وشركات أخرى[19].

غير أن حملة الضغط التي شنتها أحزاب الخضر وغيرها من جماعات حماية البيئة في أوربا، قد أوجدت تأييداً قوياً دفع الأوربيين إلى رفض الضغوط الأمريكية. وفي يوليو من عام ١٩٩٩م قرر الاتحاد الأوربي السماح للدول الأعضاء فيه بوضع قوانين خاصة بها فيما يتعلق بمادة الإفثاليك.[20] وإثر ذلك أعلنت شركات تصنيع ألعاب الأطفال أنها ستشرع في وقف استخدام مادة الإفثاليك في صناعة الألعاب بشكل تدريجي[21].